سنواصل جهودنا في محاربة الفقر والبطالة وتوفير فرص لكل العاطلين

علي عبدالله صالح

خلال خمس سنوات من الآن

ما الذي تعمل اليمن على تحقيقه ؟

بعد أن صادق مجلسا النواب والشورى في اجتماعهما المشترك الاربعاء الماضي على مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٦ – ٢٠١٠م).. تدخل الخطة حيز التنفيذ الفعلي، الحكومة التزمت بتوصيات الاجتماع المشترك حول الخطة واعتبرتها جزءاً مكملاً لها.

الخطة تهدف الى تحقيق معدل نمو اقتصادي ٧,١٪ سنوياً.. رئيس الوزراء عبدالقادر باجمال في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى أوضح مدى واقعية معدل النمو هذا الذي استهدفته الخطة، وذلك من خلال تزايد النمو في القطاعات الواعدة، وارتفاع اسعار النفط وعائدات الغاز في عام ٢٠٠٩م وزيادة الانفاق الاستثماري العام الى ٣٠٪ من اجمالي النفقات العامة للموازنة والوفر في الموارد نتيجة رفع كفاءة الأداء الاداري للمؤسسات الحكومية، اضافة الى الموارد الاضافية التي سيحققها الاقتصاد في اطار مسار التأهيل، وجملة الاصلاحات التي اشتملت عليها الخطة ومنها مصفوفة الاصلاحات الوطنية.

– في هذا العرض لمشروع الخطة نقف على أبرز ما تسعى اليمن الى تحقيقه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال خمس سنوات من الآن.

زيادة نمو القطاع الزراعي بمتوسط ٤,٥٪ والسمكي ٧٪ مع زيادة كمية الصادرات السمكية ٩٪ في السنة

● يعتمد الاطار الكلي للخطة على تكامل التوازنات في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية، وبما يتواكب مع السياسات الاقتصادية التي تضمن تحقيق أهداف الخطة، واعطاء دور ريادي للقطاع الخاص في تحقيق تلك الأهداف.. وقد استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو سنوي ٧,١٪ في المتوسط خلال سنوات الخطة، والذي تم تحديده بناءً على نتائج تقييم الخطة الخمسية الثانية واستراتيجية التخفيف من الفقر وتحقيق تحسن مستمر في أداء الاقتصاد الوطني بالتركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة وبما يمكن استغلال الطاقات الانتاجية غير المستغلة، ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة.. كما يستند سيناريو النمو الى زيادة المساعدات الخارجية استجابة لالتزام الدول المانحة لتحقيق أهداف التنمية الألفية، وكذلك ما يمكن أن يتمخض عن مسيرة تأهيل اليمن للاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالاضافة الى توقع زيادة الاستثمارات الخارجية.

ويقوم هذا السيناريو على مجموعة من الافتراضات الرئيسية المتمثلة في:

أ- تبني الحكومة سياسة مالية ونقدية توسعية.

ب- تنفيذ مصفوفة الاصلاحات الوطنية بوتيرة عالية.

ج- تراجع كميات الانتاج النفطي بمتوسط سنوي ٤,٥٪ خلال فترة الخطة.

د- انجاز مشروع الغاز الطبيعي المسال وبدء استغلال عوائده في عام ٢٠٠٩م.

هـ- استقرار أسعار النفط عند متوسط ٥٩,٢ دولار للبرميل الواحد خلال سنوات الخطة.

و- خفض معدل النمو السكاني الى ٢,٧٦٪ في عام ٢٠١٠م.

ز- تغطية فجوة التمويل بحوالي ١٠,٢ مليار دولار من موارد خارجية خلال فترة الخطة.

إن معدل النمو الذي استهدفته الخطة ٧,١٪ سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي ٤,٢٪ سنوياً.. وتسعى الخطة الى زيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية من ٤٦٪ الى اجمالي الاستثمار في عام ٢٠٠٥م، الى ٦٢٪ في عام ٢٠١٠م.. وزيادة الاستثمار الحكومي الى حوالي ٣٠٪ من اجمالي الانفاق العام وتوجيهه نحو البنية التحتية المرتبطة بتحسين مناخ الاستثمار والانفاق الاجتماعي الذي يستهدف الفقراء ومحدودي الدخل.. كما تستهدف الخطة في اطار تنمية الموارد المحلية والأجنبية زيادة الايرادات العامة غير النفطية الى ما بين ٤٠-٤٥٪ من اجمالي الايرادات العامة، مع استمرار السيطرة على عجز الموازنة العامة بحدود ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتمويله من مصادر غير تضخمية.

وفي مجال الاقتراض الخارجي، تلتزم الخطة بالاقتصار على القروض الميسرة والتسهيلات لأغراض التنمية وفق معايير وضوابط محددة، وعدم تجاوز رصيد المديونية الخارجي ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مع السعي لتنمية المساعدات الخارجية، وخاصة تلك المتعلقة بمسار تأهيل واندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. كما ستعمل الخطة على ضمان الاستقرار النسبي لسعر صرف الريال والمستوى العام للأسعار.

وفي جانب تعزيز دور الجهاز المصرفي وتفعيل السياسة النقدية، تستهدف الخطة المضي في مراحل انشاء سوق الأوراق المالية، ومواصلة تنفيذ برنامج خصخصة المؤسسات والشركات العامة وانزال أسهمها للاكتتاب العام، مع تشجيع البنوك على الاندماج والدخول في مشاريع استثمارية مشتركة في القطاعات الواعدة.

لقد ركزت الخطة على تنمية القطاعات الاقتصادية الانتاجية والواعدة وقطاعات البنية التحتية والخدمات، واولت اهتماماً خاصاً بقطاعات تنمية الموارد البشرية، بما من شأنه تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاجية وخلق فرص عمل منتجة في كل القطاعات، وامتصاص البطالة وتحسين مستوى الدخل للأفراد.

أولاً: القطاعات الانتاجية والواعدة

تستهدف الخطة رفع نمو قطاع الزراعة بمتوسط ٤,٥٪ خلال سنوات الخطة، من خلال تحسين ادارة واستغلال الموارد الزراعية، وزيادة الانتاج النباتي والحيواني بمتوسط ٤,٦٪ و٥٪ في السنة على التوالي، وصولاً الى تحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي ومساندة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في الريف.. كما تسعى الخطة الى زيادة عدد المحميات الطبيعية، مع الحد من مساحة زراعة القات وايجاد البدائل المناسبة لها.

وفي قطاع الأسماك، تتوقع الخطة زيادة الانتاج السمكي بمتوسط ٧٪ وتحقيق متوسط نمو ١١,٧٪ مع زيادة كمية الصادرات السمكية بمتوسط ٩٪ في السنة، والذي يتطلب تقييم المخزون السمكي وحمايته من الاستنزاف وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وإنشاء موانئ صيد حديثة، مع تطوير البنية التحتية للقطاع وتشجيع تصنيع المنتجات السمكية.

وفي قطاع النفط، تظهر التوقعات تراجع الانتاج النفطي بـ٦,٥٪ خلال السنوات القادمة، وبالتالي تستهدف الخطة الحد من التراجع الى ٤,٥٪ في المتوسط خلال سنوات الخطة، اعتماداً على دخول بعض القطاعات الاستكشافية مرحلة الانتاج الفعلي، مع رفع القدرات التكريرية من نحو ١٢٥ ألف برميل-اليوم الى ٣١٠ آلاف برميل-اليوم.. كما تسعى الخطة الى توسيع نشاطات الاستكشافات النفطية والترويج للاستثمار فيها وبناء المنشآت التخزينية الاستراتيجية وتشجيع قيام الصناعات المعتمدة على المشتقات النفطية.

وفي قطاع الغاز، تستهدف الخطة الحفاظ على انتاج الغاز البترولي المسال بحدود ٦٥٥ ألف طن متري خلال سنوات الخطة، وبدء تصدير الغاز الطبيعي المسال بمتوسط ٦,٣ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٠٩م.. وزيادة الطاقات الانتاجية للغاز البترولي المسال من خلال انشاء الوحدة الخامسة، والترويج للاستثمارات الأجنبية في مجال البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة والخدمات المرتبطة بانتاج وتسويق الغاز الطبيعي محلياً لمختلف الأغراض.. أما قطاع المقالع والمحاجر والتعدين، فيتركز هدف الخطة في تحقيق متوسط نمو للقيمة المضافة ٧,٦٪ خلال سنوات الخطة، من خلال استكمال المسوح الجيولوجية، وتحسين طرق استغلال الخامات للأغراض الصناعية، وتشجيع اقامة الصناعات المعتمدة على الخامات المعدنية والانشائية المحلية، وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوفير البنية التحتية الداعمة.

وفي الصناعة التحويلية، تستهدف الخطة تحقيق متوسط نمو للقيمة المضافة ٨,٤٪ سنوياً ورفع مساهمة القطاع الى ٧,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ٢٠١٠م، والصادرات الصناعية الى ١٠٪ من اجمالي الصادرات السلعية.. وستعمل الخطة على تحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية، واقامة شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص وازالة العقبات التي تواجه المستثمرين، وتقوية القدرة التنافسية للصناعات الوطنية، وحماية الصناعات الوطنية من الاغراق، وتبسيط اجراءات التصدير، وتحفيز الصادرات الصناعية من المنطقة الحرة، وتشجيع القطاع المصرفي على توفير التمول اللازم، وانشاء المناطق الصناعية.

وفي قطاع السياحة، تسعى الخطة الى توفير مناخ سياحي آمن، والقضاء على كل الأعمال غير المسئولة التي تخل بأمن وسلامة السياح، وصولاً الى تحقيق نمو في السياحة الدولية الوافدة بمتوسط ١٢٪ سنوياً خلال فترة الخطة ونمو العائدات السياحية بمتوسط ٢٢٪ في السنة لتعادل ٦,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي بنهاية الخطة.

وعلى صعيد التجارة الداخلية والخارجية، يتلخص هدف الخطة في تنمية الصادرات السلعية غير النفطية لترتفع الى ١٩٪ من اجمالي الصادرات في عام ٢٠١٠م، ومواصلة خطوات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

وفي مجال التجارة الداخلية، فإن الخطة تستهدف تنمية الأسواق الداخلية وتوفير السلع والخدمات الى المناطق المحرومة والذي سيرفع مساهمة التجارة الداخلية الى ١٦,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ٢٠١٠م، كما ستعمل الخطة على تشجيع القطاع الخاص لإقامة شركات تسويق متخصصة، وإصدار قانون حماية المستهلك، وتشجيع نشاط المرأة في الأعمال التجارية.

وفي مجال تنمية المنطقة الحرية -عدن، تسعى الخطة الى تطوير محطة الحاويات ورفع طاقاتها الى ١,٥ مليون حاوية سنوياً، وكذلك انشاء قرية البضائع والشحن الجوي، واقامة البنية التحتية لمنطقة الصناعات الثقيلة والبتروكيمياوية، وتطوير منشآت الأحواض الجافة في ميناء عدن، كما تستهدف تطوير المنطقة الحرة بعدن لتكون محطة دولية للشحن البحري والجوي في المنطقة، ومركزاً دولياً للتجارة، ومنطقة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال الصناعات التصديرية والأنشطة التجارية.

ثانياً: قطاعات البنية التحتية

أولت الخطة اهتماماً بالغاً بتوسيع واستكمال خدمات البنية التحتية ورفع كفاءتها وتحسين جودتها.. ففي قطاع المياه والصرف الصحي والبيئة، تستهدف الخطة تنمية الموارد المائية بمتوسط سنوي ٥٪ وتقليل الفاقد بحوالي ٢٥٪، وزيادة نصيب الاستخدامات المنزلية بنسبة ١٥٪.. وفي مجال الصرف الصحي، تسعى الخطة الى رفع تغطية امدادات المياه الآمنة الى ٧١٪ من السكان في الحضر وحوالي ٤٧٪ في الريف، كما تهدف الى ايصال خدمة الصرف الصحي الى ٥٢٪ من سكان الحضر و٣٧٪ من سكان الريف.. وتهدف الخطة كذلك الى حماية البيئة والموارد الطبيعية من خلال الادارة المتكاملة والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها الطبيعية، بالاضافة الى تطوير الادارة البيئية وبناء نظام حديث للمعلومات وتطوير الأطر القانونية والتشريعية المتعلقة بحماية البيئة.

وفي قطاع الكهرباء، تستهدف الخطة رفع القدرة التوليدية من الشبكة العامة لتغطي ٥٣٪ من اجمالي السكان، ومضاعفة الطاقة المركبة الى ٢,١١٤ ميجاوات مع تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع توليد الطاقة.

وفي قطاع الطرقات والنقل، تسعى الخطة الى زيادة اطوال الطرق الأسفلتية الى ١٩,١٠٧كم، والطرق الحصوية الى ١٣,٤١٢كم، وسفلتة ٢٠ مليون متر مربع من الشوارع داخل عواصم المحافظات وبعض المدن الثانوية، وتنفيذ أعمال الصيانة الدورية لـ١,٥٤٤كم من الطرق، والصيانة الروتينية لـ٨,٢٣٠كم سنوياً.. كما تتطلع الخطة الى انجاز حوالي ٤,٠٠٠ كم من الطرق الثانوية الريفية، و٢,٧٥٠كم من الطرق الحصوية الريفية.

أما في مجال النقل، فتسعى الخطة الى زيادة عدد المسافرين براً بمتوسط سنوي ٨٪، ورفع مستوى الأمان والسلام وتقليص الاختناقات والحوادث والتلوث البيئي الى مستويات مقبولة اقليمياً ودولياً.. وتتطلع الخطة كذلك الى زيادة الموانئ التجارية الى ٩ موانئ وحجم الشحن البحري الى ٨,٥ مليون طن بضائع جافة، و١٥,٧ مليون طن نفط و١,٧ مليون حاوية في عام ٢٠١٠م.. وأخيراً.. تسعى الخطة الى تحسين الكفاءة التشغيلية واستغلال مطارات اليمن الدولية وزيادة الرحلات الدولية بمعدل ٥٪ سنوياً، وزيادة الركاب على الخطوط الدولية بمعدل ٧,٤٪ سنوياً وعلى الخطوط الداخلية بمعدل ٤,٦٪، علاوة على اتباع سياسة الأجواء المفتوحة، ومواصلة تحديث أسطول النقل الجوي وفتح ١١ خطاً دولياً و٦ خطوط داخلية.

وفي قطاع تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات والبريد، تستهدف الخطة زيادة السعات المجهزة للهاتف الثابت الى ١,٥٣٣ ألف خط، ومضاعفة خطوط الهاتف الخلوي الى ٤,٢٨٠ ألف خط.. كما تتطلع الى رفع التغطية البريدية الى مكتب أو كشك بريدي لكل ٣١ ألف مواطن، مقارنة بـ١٠٤ آلاف مواطن في الوقت الراهن، ونمو خدمات الإنابة بمتوسط ١٨٪ خلال سنوات الخطة.

ثالثاً: قطاعات تنمية الموارد البشرية

تستهدف الخطة خفض النمو السكاني الى ٢,٧٥٪ في السنة بحلول عام ٢٠١٠م.. وتوفير الخدمات الأساسية والمجتمعية والاقتصادية والتسهيلات الاستثمارية في المناطق الساحلية كمناطق جاذبة، وتحقيق اللامركزية في النظم الادارية للحد من انتشار السكن العشوائي، وتوسيع برامج التوعية بالقضايا السكانية في الريف.. كما تتطلع الخطة الى ابقاء المغترب مرتبطاً بوطنه الأم، ومضاعفة تحويلات المغتربين اليمنيين واستثماراتهم.

أما القوى العاملة، فتسعى استراتيجية التشغيل الى رفع مستويات التشغيل والحد من نمو معدلات البطالة.. كما تستهدف الخطة زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص العمل بحوالي ٤,١٪ سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة، وفتح مكاتب تشغيل في المحافظات التي لا تتوافر فيها مثل هذه المكاتب وفتح أسواق العمل الخليجية للعمالة اليمنية، وتشجيع القطاع الخاص للتوسع في الاستثمار في مكاتب التشغيل الخاصة.

وفي قطاع الطفولة والنشء والشباب، فإن الخطة تستهدف تحقيق الادارة المتكاملة لأمراض الطفولة، والارتقاء بصحة واحتياجات الطفل والأم، وتعميم إلزامية التعليم والقضاء على منابع وروافد الأمية الأبجدية، وايجاد فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل والمتعطلين منهم.

وفي قطاع التعليم والتدريب، فإن الخطة تستهدف خفض الأمية بواقع ٢٠٪، واشراك المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في فتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار، وتوفير المدرسين والمدربين وخاصة النساء.. كما تهدف الخطة الى رفع معدل القبول الصافي بالصف الأول من التعليم الأساسي الى ٧١,٨٪ في عام ٢٠١٠م، ورفع الالتحاق بالتعليم الأساسي من الفئة العمرية «٦-١٤» سنة الى ٧٨٪ ورفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي الى ٥٠,٦٪، وتقليص فجوة الالتحاق بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث.

وتسعى الخطة كذلك الى رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني الى ٧٪ من مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوي، وزيادة عدد المراكز والمعاهد وكليات المجتمع الى ٤٥ في عام ٢٠١٠م، كما تتوقع الخطة ارتفاع أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي الى ٢٤٢ ألفاً في العام الجامعي ٢٠١٠-٢٠١١م، منهم ٦٨,٦ ألف ملتحقة، وأن يبلغ عدد الخريجين في ذلك العام نحو ٣٩ ألفاً منهم ١١ ألف خريجة.

وفي قطاع الصحة، تسعى الخطة الى توسيع تغطية الخدمات الصحية الأساسية الى ٦٧٪ من السكان في عام ٢٠١٠م، ورفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد الى ٦٧,٥ سنة، وخفض وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة الى ٦٥ و٨٧ حالة وفاة لكل ألف مولود حي على التوالي في عام ٢٠١٠م.

رابعاً: الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي

تستهدف خطة الصندوق الاجتماعي للتنمية تنفيذ حوالي ٧,٧١٠ مشاريع بتكلفة اجمالية ٩٢٨ مليون دولار، توفر حوالي مليوني شهر عمل.. وتضم الخطة مشاريع بحوالي ٣٠٠ مليون دولار ضمن برنامج الأشغال كثيف العمالة، ونحو ٢٣١ مليون دولار للتعليم و٦٨ مليون دولار للمياه والبيئة و٣٩ مليون دولار للصحة و٣٥ مليون دولار للطرق.. أما خطة مشروع الأشغال العامة، فتسعى الى تنفيذ حوالي ٦,٤٩٠ مشروعاً بتكلفة اجمالية قدرها ٦٤٩ مليون دولار خلال سنوات الخطة.. ويقوم صندوق دعم وتشجيع الانتاج الزراعي والسمكي بتنفيذ مشروعات بتكلفة اجمالية قدرها ٣٥,٦ مليار ريال خلال سنوات الخطة.. وتستهدف خطة صندوق الرعاية الاجتماعية زيادة الحالات التي يغطيها الصندوق من ٧٥٢ ألف في عام ٢٠٠٥ الى ١,٠٠٢ ألف مستفيد في عام ٢٠١٠م، وكذلك رفع مخصصات الصندوق من ١٢,٢ مليار ريال الى ١٧,٧ مليار ريال.. أما البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة، فيهدف الى انشاء وتشغيل ١٠٥ مراكز جديدة لتدريب وتأهيل الأسر المنتجة في مختلف المحافظات.

وتستهدف الحماية الاجتماعية كذلك تقييم أنظمة التأمينات ووضع استراتيجية شاملة لتوسيع وتنويع خدماتها بما يكفل استدامتها، كما تستهدف تغطية ٩٦٨ ألف فرد، منهم ٧٥,٦٪ لدى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات مقابل ٢٤,٤٪ لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.. وتسعى الخطة الى زيادة المستفيدين من مراكز تأهيل وتدريب المعاقين بمتوسط ٧,٩٪ سنوياً ومن صندوق المعاقين بمتوسط ١٠٪ سنوياً، وزيادة المستفيدين من مراكز التأهيل المجتمعي للأطفال المعاقين بمتوسط ١٢,٨ سنوياً.. وتسعى الخطة الى توسيع عمليات تطهير الألغام لتغطي ٥٩٢ قرية وتجمعاً سكنياً في ١٤ محافظة الأكثر تضرراً بالاضافة الى ٣١٠ كم مربع، من المناطق متوسطة التضرر.

خامساً: المرأة والنوع الاجتماعي

تسعى الخطة الى تمكين المرأة اقتصادياً والعمل على زيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي بمعدل نمو سنوي ٥٪ خلال سنوات الخطة، وخفض نسبة الفقيرات الى النصف بحلول ٢٠١٠م، وتوسيع المشاركة السياسية للمرأة من خلال رفع معدل مشاركتها في الانتخابات المحلية والبرلمانية بنسبة ١٥٪ كمرشحة، و٤٥٪ كناخبة.. كما تستهدف الخطة تعزيز البناء التشريعي والقانوني ليشمل تعديل ٢٧ نصاً قانونياً من القوانين النافذة المعنية بقضايا المرأة، وتفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.. وتؤكد الخطة على أهمية مناهضة العنف ضد المرأة، وتحقيق المعاملة المتساوية بين الرجل والمرأة أمام القانون، وبحسب ما جاءت به شريعتنا السمحاء.

سادساً: الخدمات الحكومية

تعمل الخطة في قطاع الشباب والرياضة على زيادة أربعة مراكز ثقافية، ومراكز وبيوت الشباب الى ٣٥ مركزاً وبيتاً، ومراكز التدريب الرياضية الى ١٢٥ مركزاً، وزيادة الاتحادات الرياضية الى ٣٠ اتحاداً، والنوادي الرياضية الى ٣١٩ نادياً.

وفي قطاع التنمية الثقافية وحماية التراث، ستعمل الخطة على زيادة الفعاليات الثقافية ومواصلة أعمال الترميم والمسوح والصيانة والحفاظ على الهوية الثقافية اليمنية، ومواصلة أعمال الحفاظ والترميم للمباني والمدن التاريخية، وصيانة المتاحف، ومواصلة التنقيب عن الآثار وصيانتها.

أما في قطاع الاعلام، فإن الخطة تهدف الى توسيع تغطية البث التلفزيوني الأرضي، وتحقيق تغطية كاملة للقناة التلفزيونية الثانية بنهاية عام ٢٠١٠م، وزيادة ساعات البث الاذاعي اليومي بمتوسط ١٠٪ سنوياً.

وفي قطاع الاحصاء ونظم المعلومات، تسعى الخطة الى تنفيذ ٨ مسوح اقتصادية و٦ مسوح اجتماعية وسكانية و٩ مسوح ودراسات متنوعة.. كما تستهدف الخطة بناء أنظمة معلومات لـ٢٢ قطاعاً معلوماتياً، واقامة ٣٠ نظاماً معلوماتياً شبكياً في اطار منظومة الشبكة الوطنية للمعلومات وانشاء ٦٠ وحدة معلوماتية في عدد من الجهات والمحافظات و١٠ فروع للمركز الوطني للمعلومات في المحافظات، واقامة نظام متكامل لدعم صناعة القرار، وتأهيل حوالي ١٥ ألف شخص في مجال أنظمة المعلومات وتقنياتها.

إن الخطة الخمسية الثالثة تحتوي على مجموعة من البرامج الاستثمارية التنموية بما يتوافق مع الأهداف والسياسات والاجراءات الواردة في خطط القطاعات والمحافظات.. وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذه البرامج حوالي خمسة تريليون ومائة وثمانية وتسعين مليار ريال.. وفي ضوء التوجهات الاستراتيجية للخطة، تم تصنيف القطاعات والبرامج أو المشروعات الاستثمارية الى أربع مجموعات رئيسية، وتم ترتيبها وفقاً للأولويات والأفضليات على النحو التالي:

قطاعات البنية الأساسية

وتشتمل على قطاعات الكهرباء والمياه والطرق والموانئ والاتصالات والمطارات، وتحظى بحوالي ٥١,٥٪ من اجمالي التكلفة، وبنحو ٤٨٪ من استثمارات الخطة.

قطاعات تنمية الموارد البشرية

حيث أن أبرز ما يميز هذه الخطة هو تركيزها على الاستثمار في تنمية الموارد البشرية من تعليم وتدريب وصحة.. ويبلغ الاستثمار في هذه القطاعات ٨٧٣ مليار ريال والذي يساوي ٢٦,٣٪ من حجم استثمارات الخطة، وهو ما يمثل ٦ أضعاف ما تم استثماره على تنمية الموارد البشرية في الخطة الخمسية الثانية.

الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي

والتي تشمل «الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، والبرامج الأخرى»، وخصص لها حوالي ٨,٨٪ من التكلفة الاجمالية للبرامج الاستثمارية.

القطاعات الانتاجية والواعدة

وتشمل قطاعات الغاز والمعادن والزراعة والأسماك والصناعة التحويلية والسياحة، والتي حدد لها ١١,٥ من اجمالي التكلفة، باعتبار أن معظم الاستثمارات في هذه القطاعات تأتي من القطاع الخاص.

تعزيز الحكم الجيد والخدمات العامة الأخرى

وتشمل تحديث الخدمة المدنية ومؤسسات السلطة القضائية، وأجهزة الرقابة والمحاسبة والأمن، حيث بلغ المخصص لها حوالي ٧٪ من اجمالي التكلفة.

وتتكون مصادر التمويل للبرامج الاستثمارية للخطة من الموارد الحكومية والذاتية بنسبة ٤٤,٩٪، ومن التمويل الخارجية بنسبة ١٢,١٪، ولتشكل بذلك الفجوة التمويلية ٤٢,٥٪.

إن حشد وتعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ أهداف وبرامج الخطة يمثل أهم المقومات الضرورية لنجاح الخطة، ولتحقيق ذلك تقوم الحكومة حالياً بالحوار مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثلي الوزارات المعنية من الدول الأعضاء وصناديق التنمية فيها بهدف حشد الموارد اللازمة للخطة، وذلك تجسيداً للتوافق القائم بين رؤية قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح واخوانه قادة دول مجلس التعاون حول أهمية تأهيل الاقتصاد الوطني في اليمن تمهيداً للتكامل والاندماج مع دول المجلس.. وقد تبلورت تلك الرؤى والتوجهات في العمل على مسارين متوازيين:

الأول: تأهيل تنموي شامل في ضوء التقرير المقدم من فخامة الأخ رئيس الجمهورية الى قادة دول المجلس عن تقييم الاحتياجات القطاعية لتحسين التنمية البشرية في اليمن الى مستوى قريب من السائد في دول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام ٢٠١٥.. ويتم في هذا الصدد التحضير والإعداد لمؤتمر المانحين الذي سينعقد خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م، في لندن -المملكة المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي، وتحت رعاية الأمانة العامة لدول مجلس التعاون.

الثاني: تأهيل الاقتصاد اليمني بهدف ايجاد مناخ وبيئة مواتية لتشجيع الاستثمار المحلي والخليجي والدولي، وما يمكن أن يؤدي اليه ذلك من نمو اقتصادي وتوفير فرص عمل.. وسيتوج هذا المسار بعقد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن خلال شهر فبراير ٢٠٠٧م.

تعد هذه الخطة الأولى التي شاركت في إعدادها السلطة المحلية بكافة مستوياتها ووحداتها، وقد احتوت على جزء كامل لخطط التنمية المحلية،، مما يجسد الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لتنمية المحافظات والمديريات، بهدف ترسيخ نظام السلطة المحلية واللامركزية وتفعيل دورها في عملية التنمية.

إن المصفوفة الوطنية للاصلاحات ومنظومة الحكم الجيد تحتلان أولوية مطلقة بكافة أبعادهما وغاياتهما وسياساتهما وبرامجهما، إيماناً بأن النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر يتطلبان ايجاد المناخ الملائم للاستثمار والذي لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال تطوير القضاء ودعم استقلاليته، وتعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي، وتطوير البنية التشريعية والقانونية، وتحديث الخدمة المدنية ورفع كفاءة الجهاز الاداري للدولة، ومكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الانسان وحماية الحريات وتدعيم الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية.

تصدير الغاز الطبيعي المسال بمتوسط ٦,٣ مليون طن سنوياً بحلول ٢٠٠٩م

زيادة القدرة التوليدية من الشبكة العامة للكهرباء لتغطي ٥٣٪ من اجمالي السكان، ومضاعفة الطاقة المركزية إلى ٢,١١٤ ميجاوات

تحديث الخدمة المدنية ومؤسسات السلطة القضائية وأجهزة الرقابة والمحاسبة والأمن